

أهم استراتيجيات السياسة التجارية

إحلال الواردات:

■ على مستوى الدول المتقدمة حالياً، النامية سابقاً طالب الكسندر هاملتون A. Hamilton في تقريره عن حال الصناعة في الولايات المتحدة الحديثة الاستقلال عام 1791 بفرض ضرائب لحماية الصناعة الأمريكية على الواردات البريطانية الرخيصة.

■ ساعد الرئيس الأمريكي جفرسون Jeverson دون قصد الصناعات الأمريكية عندما فرض، نتيجة لأسباب سياسية، سياسة المقاطعة عام 1807.

- ناصر فريدريك لست F. List، الاقتصادي الألماني الشهير، جمارك الحماية لكونها وسيلة لتصنيع ألمانيا في منتصف القرن التاسع عشر. ثم سارت جميع الدول الأوروبية تتبعها اليابان بنجاح في طريق الحماية لتطوير صناعاتها.
- أما على الدول النامية حالياً، فقد برزت هذه السياسة أساساً في دول أمريكا اللاتينية بعدما أصاب الكساد صادراتها نتيجة الكساد الكبير، وانقطاع خطوط الشحن التجارية خلال الحرب العالمية الثانية.

- ساعدت فكرة التصدير التшаؤمية التي تبناها راؤول بريش R. Prebisch، وسنجر Singer وغيرهما بانتشار فكرة الحماية من خلال سياسة إحلال الواردات، ثم تبعتها بعد ذلك دول نامية أخرى مثل الهند وتركيا.
- تعتمد سياسة إحلال الواردات على مبادئ بسيطة جداً:

- في ظل انهيار معدل التبادل الدولي لغير صالح المنتجات الأولية لأبد من التصنيع.

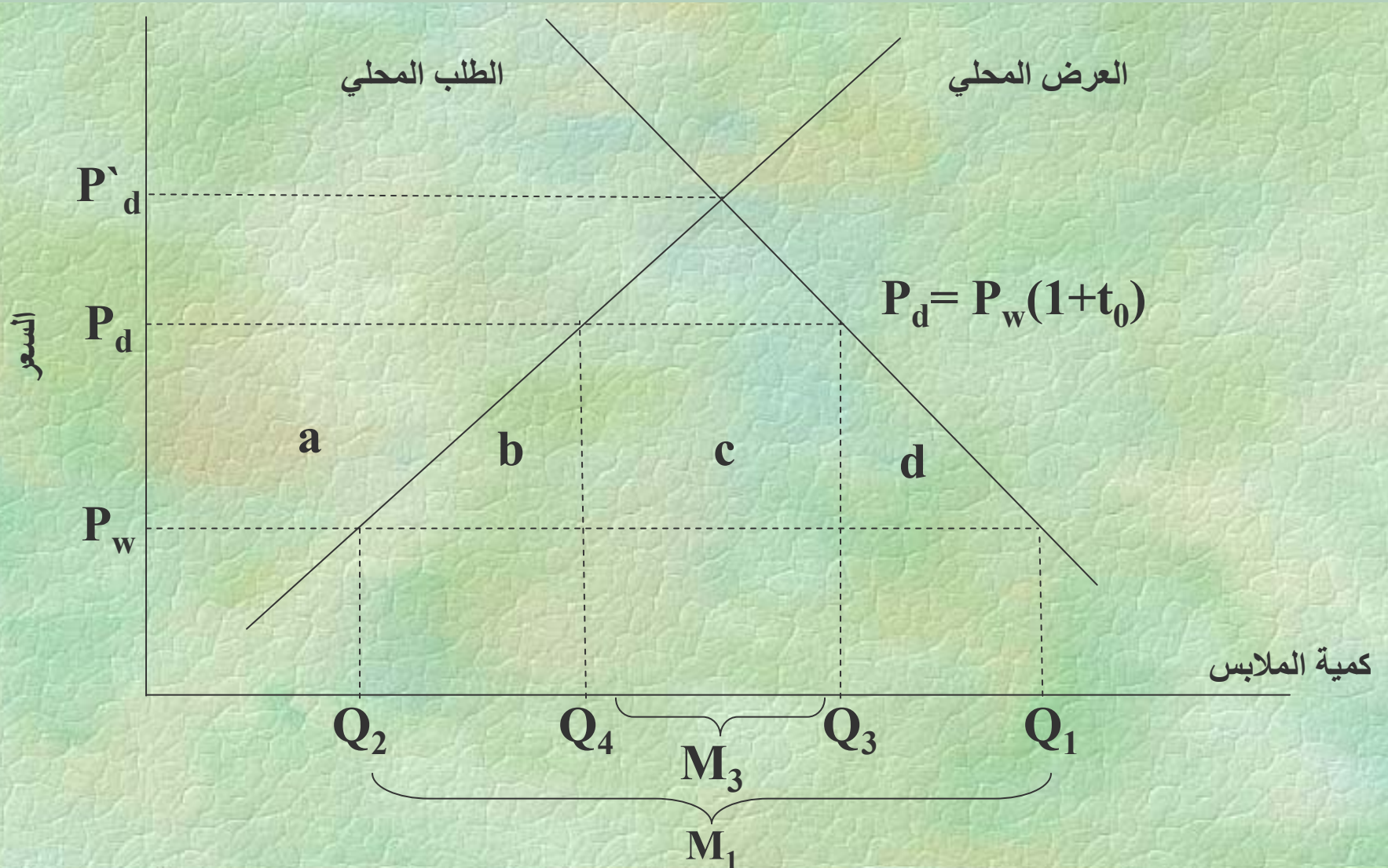
- في ظل ضعف القدرة التكنولوجية محلياً لأبد من البدء بالصناعات الاستهلاكية التي لا تحتاج إلى خبرات تكنولوجية متقدمة.

- قيم الواردات من سلع معينة لا سيما السلع الاستهلاكية تمثل ضمان للطلب.
- جعل أسعار السلع المستوردة مرتفعة من خلال فرض التعريفات الجمركية، والحصص، وإجراءات أخرى، وبالتالي جعل إنتاج صناعات الواردات أمراً مربحاً.
- وتعتمد سياسة إحلال الواردات أساساً على أداتين رئيسيتين:
 - (أ) الحماية.
 - (ب) حصص الواردات.

- يجد مبرر فرض التعريفة الجمركية كأداة من أدوات الحماية بمفهوم "الصناعات الناشئة Infant Industries"، والتي لا يمكن أن تنافس المنتجات الأجنبية محلياً وخارجياً إلا من خلال دعمها بالحماية والأشكال الأخرى للدعم.
- توصي سياسة إحلال الواردات بثلاث اعتبارات أو شروط في مجال استخدام التعريفة الجمركية كأداة للحماية:

- الهدف من الحماية هو لتنوع مصادر الدخل من إحلال الحماية المؤقتة المرتبطة بتعزيز مبدأ الكفاءة.
- يترتب على ذلك اتجاه التعريف الجمركية للانخفاض تدريجياً.
- الانتقال التدريجي من إنتاج السلع الاستهلاكية ثم الوسيطة، ثم الرأسمالية، أو/و الانتقال من الإنتاج للسوق المحلي إلى السوق الخارجي (التصدير).

- في حالة الابتعاد عن هذه الشروط يتعد التطبيق عن النموذج الأمثل لسياسة إحلال الواردات.
- يوضح الشكل أدناه آثار الحماية على شكل تعريف جمركية إسمية .Nominal Tariff



- تعادل التعريف الجمركية الاسمية (t_0) الفارق ما بين السعر المحلي والسعر الدولي $(P_d - P_w)$.
- عند السعر الدولي (P_w) تتحدد الكمية المطلوبة بـ (Q_1) ، ويجد المنتجون المحليون أن إنتاجهم عند (Q_2) مربح.
- بذلك تكون الكمية المستوردة هي $(M_1 = Q_1 - Q_2)$.
- بعد إضافة التعريف الجمركية الاسمية القيمة $Advalorem$ t_0 أي كنسبة من قيمة السلعة المستوردة، وفي حالة كون العرض كامل المرونة، يرتفع السعر المحلي إلى (P_d) مخفضا الكمية المطلوبة إلى (Q_3) ، ومرفعا الإنتاج المحلي إلى (Q_4) .

■ وبذلك تقل الكمية المستوردة إلى $(M_3 = Q_3 - Q_4)$.

■ يترتب على الحماية الجمركية الإسمية:

* زيادة فائض المنتج **Producer Surplus** يعادل المساحة
(a).

* تكلفة الموارد **Resource Cost** تعادل المثلث المساحة (b).
لأن موارد الإنتاج تحولت من استعمالات أكثر إنتاجية إلى إحلال
واردات من الملابس.

* إيرادات للحكومة، بفعل التعريف الجمركية الإسمية، تعادل المستطيل

$$((C = t_0 P_w (Q_3 - Q_4)))$$

* انخفاض في فائض المستهلك Consumer Surplus يعادل المساحة ($a + b + c + d$) بسبب زيادة الأسعار محلياً وانخفاض الكمية المستهلكة.

* خسارة صافية Deadweight في الرفاهية لا تعوض بزيادة المكاسب من أي طرق. وتمثل في المثلثان ($b + d$).

* أما التعريف الجمركية الإسمية التي (تمنع) الاستيراد فهي تلك التي ترفع السعر إلى (P_d). وعندما يتعادل الطلب المحلي مع العرض المحلي.

■ لا يقتصر اهتمام المنتج المحلي بالتعريفة الجمركية الإسمية (التي تفرض على المنتج النهائي المستورد) بل بأهمية فرض تعريفة جمركية على المدخلات المستخدمة.

■ ولأخذ التأثير المزدوج للتعريفة الجمركية (على المنتج النهائي، وعلى المدخلات) نحسب مصطلح جديد وهو التعريفة الجمركية الفعالة Effective Protection or Tariff Rate. آخذين بنظر الاعتبار أن التعريفة الجمركية على المدخلات تزيد من تكلفة الإنتاج.

■ لاحتساب الحماية والتعريف الفعّالة يتوجب احتساب مقارنة هامشين:

* الأول الفارق ما بين الإنتاج والمدخلات (القيمة المضافة) بالأسعار المحلية (السوق المحلية).

* الثاني الفارق ما بين الإنتاج والمدخلات (القيمة المضافة) بالأسعار الدولية (عند وصولها الحدود).

■ تسمى زيادة الهامش الأول عن الثاني بمعدل الحماية الفعّالة (ERP):

$$ERP = \frac{\text{القيمة المضافة بالأسعار المحلية}}{\text{القيمة المضافة بالأسعار الدولية}} - 1$$

أو

$$ERP = \frac{P_d - C_d}{P_w - C_w} - 1$$

$$ERP = \frac{P_w (1 + t_0) - C_w (1 + t_0)}{P_w - C_w}$$

أو

$$ERP = \frac{P_w t_0 - C_w t_0}{P_w - C_w}$$

أو

حيث t_0 = معدل التعريف الإسمية، و C_w التكلفة المحلية بالأسعار الدولية، و C_d التكلفة المحلية بالأسعار المحلية.

■ مثال:

- هناك 100 دينار من القماش مقومة بالأسعار الدولية.
- يتطلب إنتاجها (60) دينار من المدخلات مثل القطن والكيماويات مقومة بالأسعار الدولية.
- القيمة المضافة = 40 دينار.
- إذا فرضت الحكومة تعريفية إسمية (20%) على الواردات المنافسة من القماش والمدخلات.

$$ERP = \frac{100 (0.20) - 60 (0.20)}{100 - 60} = 0.20 \quad \text{إذن}$$

- معنى ذلك أن التعريفة الجمركية (الموحدة، في حالتنا 20%) على المنتجات النهائية، والمدخلات تتج عنها نفس النسبة (أي التعريفة الجمركية الإسمية = التعريفة الجمركية الفعّالة).
- أما إذا كان هدف الحكومة تشجيع صناعة النسيج وبناء على ذلك تم إعفاء المدخلات من الجمارك تصبح التعريفة الفعّالة:
- التعريفة الجمركية الفعّالة في حالة وجود أكثر من مدخل إنتاجي نستخدم المعادلة التالية وبالاعتماد على جداول المدخلات- المخرجات:

$$ERP = (t_0 - \sum a_i t_i) / (1 - \sum a_i)$$

■ t_0 = التعريف على المنتج النهائي

■ t_i = التعريف على المدخل (i)

■ a_i = المدخل (i)

- يستفاد من الحالة الثانية من المثال أعلاه ($ERP = 50$) أنه رغم انخفاض مستوى الحماية الإسمية (20%) إلا أن الصناعات المحلية تتمتع بهامش كبير أو حوالي (50%) فوق القيمة المضافة بالأسعار الدولية.
- معنى ذلك أنه إذا أخذ المنتج المحلي مزايا الحماية الفعّالة، التي يوفرها الهيكل الضريبي، أمكنه أن يحصل على أرباح مرتفعة، وأن يدفع أجور مرتفعة و/أو تحمل عدم الكفاءة والتكاليف العالية التي تفوق تكاليف المنافس الأجنبي.
- كلما زادت الحماية الفعّالة (ERP) كلما زادت احتمالات عدم الكفاءة وتكاليف المدخلات أو الأرباح، وعدم احتمالات رسوخ وبقاء الصناعة.

هياكل الحماية الفعالة بالدول النامية فترة سيادة سياسة إحلال الواردات:

- اتسمت تجارب أغلب الدول النامية، وكذلك معظم الدول الصناعية، أثناء فترات الاستخدام المكثف لسياسة إحلال الواردات، بارتفاع معدلات التعريفية الإسمية، مع انخفاض التعريفية على المدخلات الوسيطة. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات الحماية الفعالة (ERP) كما يوضحها الجدول أدناه:



معدلات الحماية الفعّالة في عدد من الدول النامية فترة سيادة إحلال الواردات

النرويج	الفلبين	الباكستان	البرازيل	
34	33	19-	46	الزراعة
7-	9-	29	16-	التعدين
9	53	188	127	الصناعة
29	72	348	198	سلع استهلاكية
9	45	160	151	سلع وسيطة
18	24	110	93	آلات
6-	3-	-	26-	معدات نقل

■ يلاحظ من الجدول ما يلي:

- ارتفاع معدل الحماية الفعّالة في باكستان والبرازيل واعتداله في الفلبين.

- تفاوت المعدل داخل الصناعات التحويلية:

* تمتع الصناعات الاستهلاكية بمعدل مرتفع مقارنة بالسلع الوسيطة والرأسمالية. وبالتالي انخفاض المحافز للاستثمار في إنتاج السلع الرأسمالية، وتأخر تطوره.

- تمتع القطاع الصناعي بحماية أكبر من القطاع الزراعي. وبالتالي الميل لضد الاستثمار في القطاع الزراعي.

- يتميز التطبيق الفعلي لسياسة إحلال الواردات، نتيجة لذلك، بالتحيز ضد الزراعة، وضد إنتاج السلع الرأسمالية. وثم مسؤولية هذا التطبيق عن إفشال هذه السياسة من حيث عدم قدرتها على تحفيز التنمية المعتمدة على ذاتها.
- يسري هذا التوجه على حالة البلدان المتقدمة (النرويج) إلا أنه أكثر تطرفاً ووضوحاً في حالات البلدان النامية.
- لمعدل الحماية الفعالة معنيان:

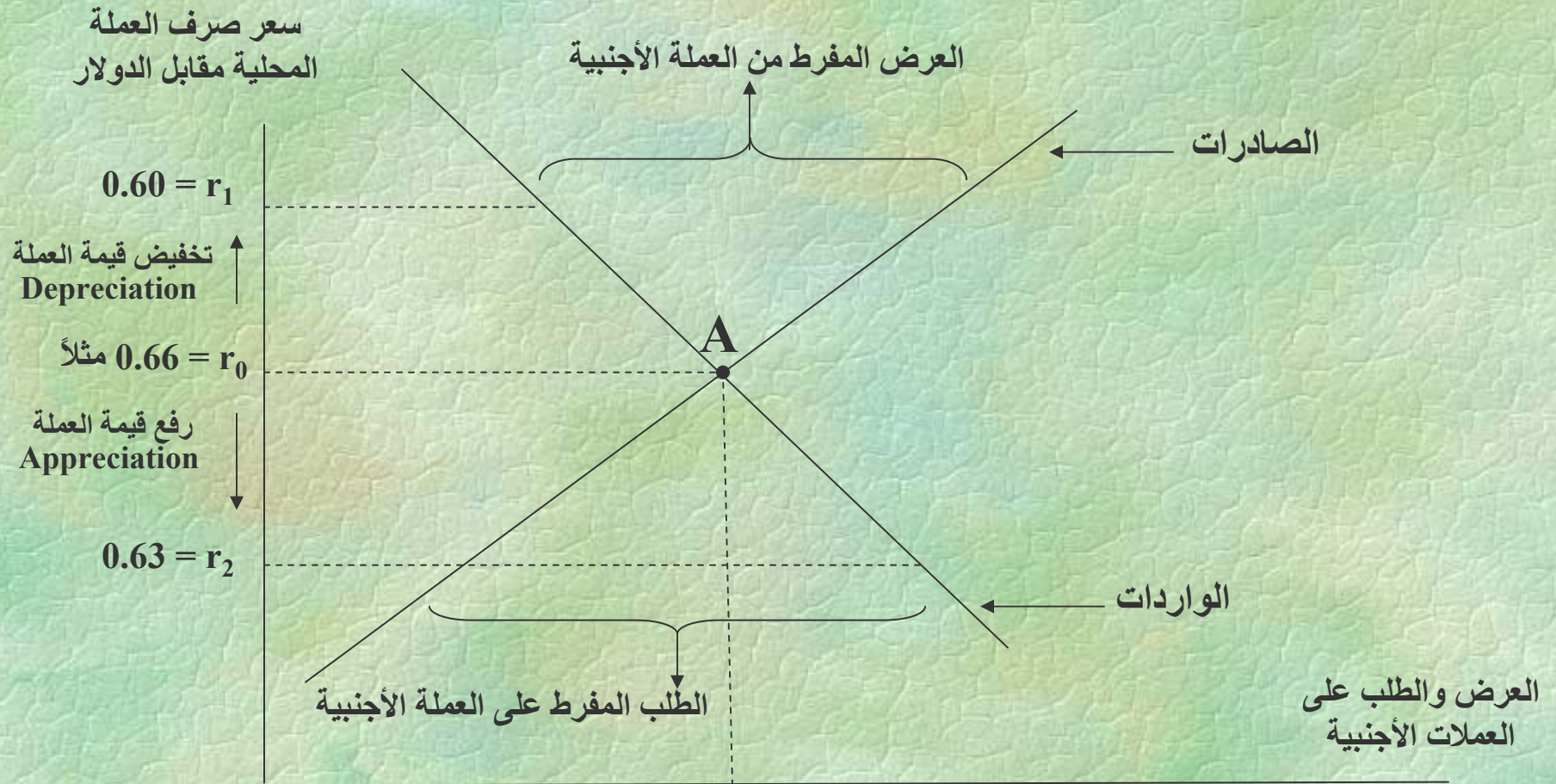
* يعني المعدل السالب المنخفض مواجهة الصناعة المعنية لمعدل مرتفع في التعريفية على مدخلاتها أو على الإنتاج. كما هو الحال في معظم صناعة المواد الأولية.

* يعني المعدل السالب المرتفع أن مستوى الصناعة على مستوى منخفض من الكفاءة حيث تكلفة مدخلاتها بالعملة الأجنبية (الأسعار الدولية) أكبر من سعر الناتج بالأسعار الدولية (سعر الحدود): قيمة مضافة سالبة بالأسعار الدولية أي المقام بمعادلة (ERP) سيكون رقماً سالباً وصغيراً جداً.



سياسة سعر الصرف وإحلال الواردات:

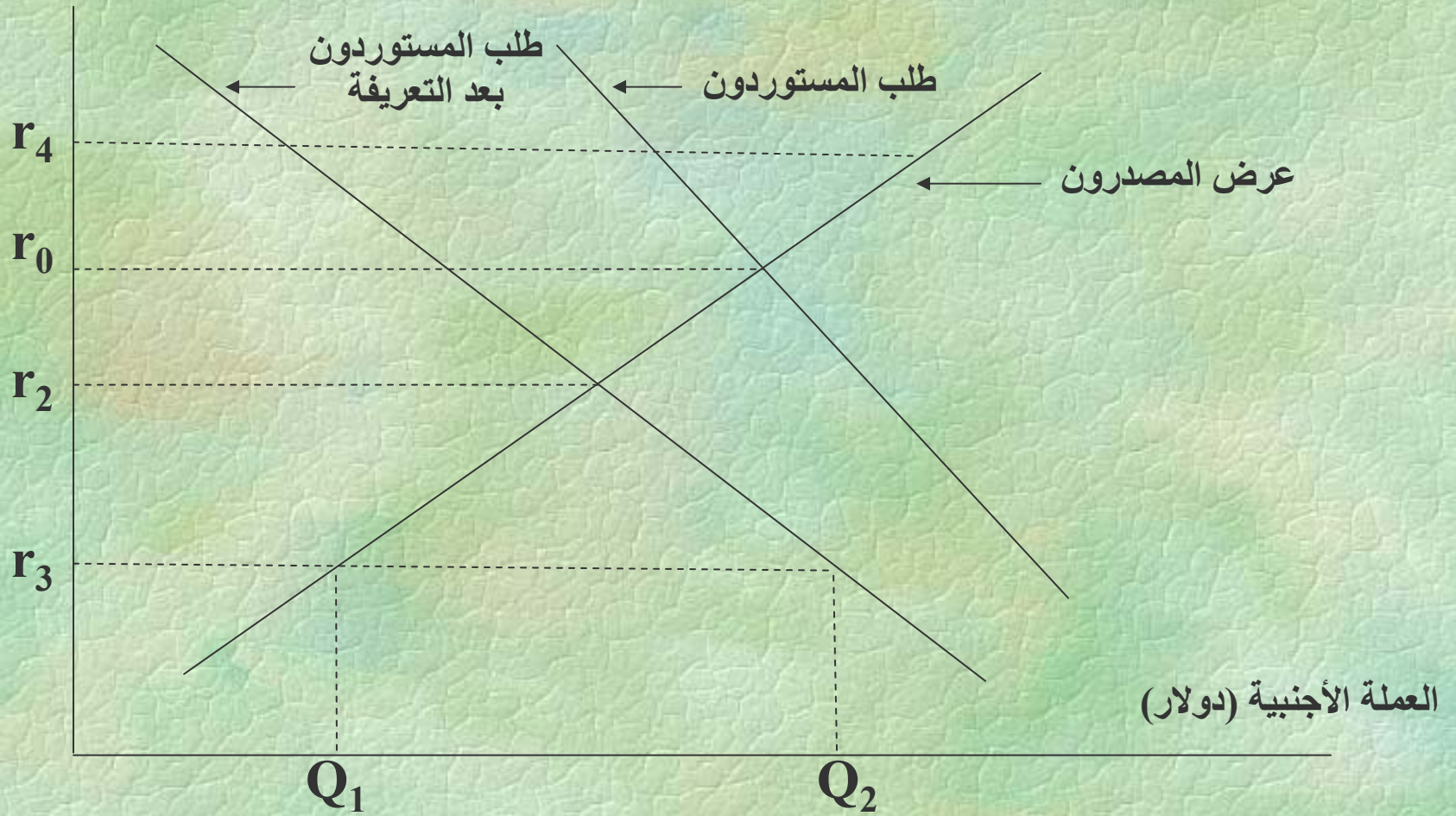
■ يوضح الشكل أدناه العرض والطلب على العملة الأجنبية المحددة لسعر الصرف.



الشكل العام لتوازن سعر الصرف

- من المهم التعرف على دور سياسة سعر الصرف كأحد أدوات سياسة إحلال الواردات والسياسة التجارية.
- لتوضيح هذا الدور نستعين بالشكل أدناه.

سعر صرف عملة محلية
مقابل الدولار



- يوضح الشكل سياسة تقييم سعر الصرف بأعلى أو بأقل من قيمته.
- يوضح كل من منحني الطلب والعرض من الكميات المختلفة من العملة الأجنبية عند المستويات المختلفة لسعر الصرف.
- في حالة تعويم Floating سعر الصرف (في غياب التعريفات والحصص) يتحدد السعر عند (r_0) .
- بعد فرض التعريفات على الواردات ينتقل منحني الطلب إلى أسفل، جهة اليسار، بحيث ينخفض سعر التوازن إلى (r_2) . حيث لا يرغب المستوردون دفع نفس عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل الدولار من الواردات.

- يلاحظ أن فرض التعريفة يترتب عليه انخفاض كل من الطلب على الواردات وأيضاً عرض الصادرات: التعريفة تحيز ضد كل من الواردات والصادرات.
- عندما لا تعمل الحكومة وفقاً لسياسة تعويم سعر الصرف، وتنتهج بدلاً من ذلك تثبيت السعر فهناك احتمالان:

(i) تحديد سعر الصرف بأعلى من قيمته Appreciation: في هذه الحالة سيكون سعر الصرف عند (r_3) ، وهو أقل من سعر التوازن (r_2) .

- ويترتب على هذه الحالة عجز بالميزان الجاري يعادل الفرق ما بين الطلب على الواردات (Q_2) وعرض الصادرات (Q_1).
- ويلاحظ هنا أن المغالاة بسعر الصرف لا تعوق الصادرات فقط، ولكنها تشجع على زيادة الواردات من السلع التي ينخفض معدل الحماية الفعال عليها: السلع الزراعية والرأسمالية أساسا.
- وللمحافظة على التوازن في ظل هذه الحالة يتطلب الأمر:
 - * فرض الرقابة على الصرف.
 - * تعريف جمركية مرتفعة.

- قد تكون هناك أسباب عديدة وراء المغالاة بسعر الصرف، منها:

* رواج الصادرات من السلع الأولية: المرض الهولندي.

* رغبة الحكومة بالإسراع بإحلال الواردات لأن سعر الواردات سيرتفع بالعملة المحلية.

* ارتفاع الأسعار والتكاليف المحلية بنسبة أكبر من المتوسط العالمي.

- أيًا ما كان السبب فسيطلب الأمر تخفيض العملة للمحافظة على سعر الصرف الحقيقي.

- إلا أن أغلب حكومات الدول النامية امتنعت عن تخفيض قيمة العملة منذ الخمسينات إلى أوائل الثمانينات من القرن الماضي خوفاً من:

* الآثار السياسية غير المستقرة لتخفيض قيمة العملة حيث سيؤدي إلى زيادة أسعار بعض السلع الأساسية (التي يتم استيرادها أو جزء مهم من مستلزمات إنتاجها).

* كما يعود هذا التمتع إلى محاولة الحكومة الحدّ من زيادة الأجور حتى تتحسن القدرة التنافسية للإنتاج المحلي مع تخفيض قيمة العملة.

(ii) الاحتمال الثاني: تحديد سعر الصرف بأقل من قيمته التوازنية، عند

المستوى (r4): عدد أكبر من وحدات العملة المحلية مقابل كل دولار.

* الأمر الذي سيشجع الصادرات مقارنة بالواردات: فائض بالحساب
المجاري.

* رغم عدم شيوع هذه السياسة (مقارنة بالمبالغة في قيمة العملة المحلية)
إلا أن أغلب البلدان التي شجعت الصادرات لجأت إلى هذه السياسة أو
الاحتمال.

* من المهم أيضاً هنا الاهتمام بالقيمة (الحقيقية) لسعر الصرف وليس (الإسمية) المشار إليها أعلاه. أي تلك التي تأخذ بنظر الاعتبار معدلات التضخم في البلد المعني، وبلد الشراكة التجارية: سعر الصرف الحقيقي:
:Real Exchange Rate (RER)

$$RER = \frac{r \cdot P_w}{P_d}$$

r = سعر الصرف الإسمي، P_w = معدل التضخم الأجنبي، P_d = معدل التضخم المحلي.

سياسة تشجيع الصادرات:

- أطلق كوستاف رانيس G. Ranis على هذه السياسة مصطلح سياسة إحلال الصادرات Export Substitution على اعتبارها تحل صادرات السلع الصناعية كثيفة العمل محل صادرات السلع الزراعية كثيفة العمل.
- أطلق عليها اقتصاديون آخرون مصطلح الاتجاه للخارج -Outward Looking على عكس استراتيجية إحلال الواردات المتوجهة للداخل Inward-Looking.

■ يعتبر النموذج الآسيوي من أكثر النماذج نجاحاً في مجال سياسة تشجيع الصادرات سواء تشجيع الصادرات ذات الكثافة بالعمل مثل الإنشاءات، والسياحة، والتمويل، أو تشجيع الصادرات غير التقليدية (كثيفة العمل، ورأس المال).

■ يمكن وصف هذه السياسة على أنها اتبعت أي شيء تتجنبه سياسة إحلال الواردات. ولعل من أهم هذه الأشياء تخفيض سعر الصرف (بدلاً من المبالغة في التقييم)، وتوجه الدعم للسلع المصدرة (بدلاً من سلع إحلال الواردات).

سياسة سعر الصرف وتشجيع الصادرات:

- يتوجب على الدول تخفيض قيمة العملة لتشجيع الصادرات والمحافظة عليها .
- دخلت كوريا الجنوبية هذه السياسة أوائل الستينات من القرن الماضي بتخفيضين كبيرين بالعملة: (104%) و (56%) على التوالي .
- بدأت البرازيل في سياسة إحلال الواردات بعد الحرب العالمية الثانية بتخفيض كبير في العمل بلغ أوجه (100% عام 1964) .

■ هناك أشكال عديدة أخرى تستخدم لدعم الصادرات منها: تمويل الصادرات، والإعفاء من دفع التعريفة الجمركية على واردات المصدرين، وتخفيض أسعار الفائدة عليهم. وذلك بهدف مساعدة المصدرين لدخول السوق العالمي. كما يتوجب الحدّ من أو التخلص من الحماية الفعّالة المشار إليها سابقاً للحدّ أو إلغاء الأعباء على المصدرين.

■ يمكن تجميع كافة الحوافز، وأسعار الصرف، والإعانات، والجمارك، والحصص في مصطلح واحد مفيد وهو أسعار الصرف الفعّالة (Effective Exchange Rate (EER)). ويصح هذا

المصطلح أسعار الصرف الإسمية (الرسمية) بهدف:

- قياس القيمة الحقيقية من العملات المحلية والمدفوعة للواردات بالدولار:
سعر الصرف الفعّال للواردات:

$$EER_m = r_0(1 + t_m - s_m + q_m)$$

- قياس العملة الحقيقية لما يقبض من العوائد على سلع مصدرة مقومة بالدولار: سعر الصرف الفعّال للصادرات:

$$EER_x = r_0(1 - t_x + s_x)$$

- تمثل (r) سعر الصرف الإسمي، و (t) متوسط الجمارك أو الضرائب على الصادرات، و (x) السلع المصدرة، و (m) السلع المستوردة، و (s) متوسط الإعانة، و (q_m) علاوة الحصة كمتوسط لجميع الصادرات.

■ أحد الطرق للتمييز ما بين النظام الموجه لتشجيع الصادرات، والآخر الموجه لإحلال الواردات هو مقارنة سعر الصرف الفعّال للثنتين، أي (EER_x) مع (EER_m) .

■ فإذا كان

$$EER_m < EER_x$$

أي أن دولار الواردات يعادل (100) وحدة من العملة المحلية، مثلاً، في حين يعادل دولار الصادرات (130) وحدة محلية، يقال أن السياسة التجارية المتبعة هي تشجيع الصادرات. أما إذا كان:

$$EER_x < EER_m$$

يقال العكس، أي أن السياسة التجارية المتبعة هي إحلال واردات. أي أن دولار الصادرات يعادل (130) وحدة من العملة المحلية، مثلاً، في حين يعادل دولار الواردات (100) وحدة.

■ يوضح الجدول أدناه مثلاً على تقديرات أسعار الصرف الفعّالة للصادرات والواردات لعدد من البلدان في فترات سابقة.



أسعار الصرف الفعالة (عملة محلية لكل دولار)

EER_m	EER_x	البلد
247	281	تحييز نحو الصادرات: A
42.9	43.5	تحييز طفيف وغير مهم: B
3.85	3.31	C
2253	1874	D
9.23	6.79	E
8.70	5.13	F
1.50	0.84	G
24.0	12.90	H

■ لا يكفي الاعتماد على سعر الصرف الفعّال المتحيز للصادرات في الأجل القصير إذا لابد من استمرارية هذا التحيز في الأجل الأطول بغض النظر عن معدل التضخم المحلي.

■ وذلك لأنه في حالة ارتفاع معدلات التضخم بنسب أعلى من تخفيض قيمة العملة المحلية، فسيصبح سعر الصرف الحقيقي مبالغاً فيه **Overvalued**، وبالتالي تأكل أرباح الصادرات كما هو موضح بالجدول أدناه:

آثار تضخم وتخفيض قيمة العملة على أرباح الصادرات

السنة الأولى: سعر الصرف = 12 وحدة محلية، ولتكن درهم، مقابل كل دولار

\$100,000	1. قيمة مبيعات المصدرين بالدولار
1,200.000 درهم	2. قيمة مبيعات المصدرين بالعملة المحلية
<u>1,000.000</u>	3. في حالة كون كافة تكاليف المصدرين هي تكاليف محلية تقدر بـ
200,000	4. ربح المصدرين (3-2)

السنة الثانية: ارتفع معدل التضخم المحلي إلى (20%)

100,000	1. قيمة مبيعات المصدرين بالدولار لم تتغير
1,200.000	2. قيمة مبيعات المصدرين بالعملة المحلية
<u>1,200.000</u>	3. إلا أن تكاليف المصدرين المحلية ارتفعت بـ 20%
0	4. ربح المصدرين (3-2)

السنة الثالثة: في حالة تخفيض قيمة العملة لتصبح 14.0 لكل دولار:

100,000	1. قيمة مبيعات المصدرين بالدولار
1,440.000	2. قيمة مبيعات المصدرين بالعملة المحلية
<u>1,200.000</u>	3. تكاليف الإنتاج المحلية
240.000	4. الربح (3-2)
200,000	5. بعد استعادة قيمة الربح بأسعار السنة الأولى (التخفيض بنسبة 20%) نحصل:

- ولأجل أخذ اعتبارات معدل التضخم، واعتبارات الضرائب والدعم على الصادرات والواردات بنظر الاعتبار لابد من حساب سعر صرف آخر يطلق عليه سعر الصرف الحقيقي الفعال Real Effective Exchange Rate (REER) والذي يعادل:

$$REER = r_0 T_n (P_w / P_d)$$

حيث r_0 = الرقم القياسي لسعر الصرف الإسمي، (P_w) و (P_d) الرقم القياسي للأسعار الدولية والمحلية تباعا، و T_n هيكل الحماية لكل من الواردات والصادرات. لذا يحدد REER لكل من الصادرات والواردات بعد احتساب (T_m) و (T_x) :

$$T_x = (1 - t_e + S_e)_1 / (1 - t_e + S_e)_0$$

$$T_m = (1 + t_m + q_m)_1 / (1 + t_m + q_m)_0$$

حيث (t_e) ، (S_e) معدل الضريبة، والدعم للصادرات تباعاً و (t_m) ، (q_m) متوسط معدل الضريبة وحصص الواردات تباعاً. أما (1) ، (0) فتشيران إلى سنتي الهدف والأساس تباعاً.

- ولقد اتصفت تجارب تشجيع الصادرات الناجحة، مثل كوريا الجنوبية، على قدرة الحكومة في التعديل المستمر لسعر الصرف، والجمارك، والإعانات للمحافظة على سعر فعال مناسب للصادرات، ومنع معدل الواردات من الارتفاع فوق معدل الصادرات.
- يوضح الجدول أدناه حركة سعر الصرف الفعّال لبلد من البلدان المتبعة لسياسة تشجيع الصادرات في فترة من الفترات.

الرقم القياسي لأسعار الصرف الفعالة لبلد معين

REER _m	REER _x	السنة
71.2	104.9	الأولى
87.9	100.0	الثانية
96.2	99.9	الثالثة
85.4	101.1	الرابعة
85.8	94.9	الخامسة

* تعتمد كافة الأرقام القياسية للصادرات والواردات على $REER_x = 100$ في العام الثاني.

- يوضح الجدول حركة سعر الصرف الفعال خلال خمس سنوات مع السنة الثانية كسنة أساس.
- يلاحظ استقرار معدل الصادرات النسبي الذي تمت المحافظة عليه بمستوى أعلى من الواردات.
- يتطلب هذا الأمر تخفيض قيمة العملة، وتعديل الدعم بسبب ارتفاع معدل التضخم خلال فترة الجدول.

تجربة كوريا الجنوبية في مجال تشجيع الصادرات: ملخص

- دعم حكومي للصادرات منذ عام 1961 ولمدة (20) سنة مستمرة أوصلت معدل نمو الصادرات إلى (28%) سنوياً.
- بناء على ذلك نما معدل دخل الفرد بـ (7.1%) سنوياً (من أعلى معدلات النمو في العالم).
- يعزى حوالي (40%) من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى الصادرات للفترة 1955-1973.
- اقترن النمو بالتنوع والتحويلات الهيكلية، مع شدة الروابط الخلفية.

■ تحولت الصادرات من مكثفة للعمل في البداية (ملابس، وأنسجة، وأحذية) إلى الصادرات مكثفة لرأس المال لاحقاً (الأواح الصلب، ومكائن كهربائية، وسفن، وخدمات بناء...).

■ الاستفادة من خلق وفورات الحجم من دون احتكارات محلية مضرّة.

■ طلب على العمالة بلغ معدل نموه (12%) سنوياً في القطاع الصناعي بحيث أدى ارتفاع الأجر الحقيقي نهاية الستينات من القرن الماضي إلى انتهاء حالة فائض العمل الذي كان يميّز الاقتصاد الكوري في ذلك الوقت. ويعود ذلك أساساً إلى:

- نمو متسارع في الصادرات كثيفة العمل .
- سياسات أجور وأسعار فائدة مشجعة على استخدام العمل بكثافة .
- استخدام كمية أقل من رأس المال كلما كان ذلك ممكناً .
- تتمتع كوريا (وكذلك تايوان كتجربة صادرات أخرى ناجحة) بتوزيع دخل مقبول مقارنة بأوضاع العالم الثالث . وتعود أسباب العدالة إلى عدة عوامل، منها:
 - إصلاح زراعي .
 - تساوي فرص النفاذ للتعليم أمام الجميع .
 - التجانس السكاني .

إمكانيات التوفيق ما بين سياستي إحلال الواردات، وتشجيع الصادرات:

- ضرورة تحديد دقيق للصناعات الناشئة Infant Industries الواجب حمايتها ودعمها، من حيث التأكد من توفير احتمالات تنافسياتها في التصدير أو في إحلال الواردات من دون حماية، بعد فترة معينة.
- التحول التدريجي من السوق المحلي إلى الخارجي أو/و التحول من الصناعات الاستهلاكية للوسيلة ثم للاستثمارية.
- عدم إغفال دور القطاع الزراعي.

■ الحدّ من ظاهرة الباحثين عن الريع Rent Seekers خاصة في مراحل تطبيق سياسة إحلال الواردات وذلك من خلال تفعيل قوانين مكافحة الفساد. علماً بأن طبقة الباحثين عن الريع تمثل أهم المشاكل المرتبطة مع تطبيق سياسة إحلال الواردات والذين يشكلون ما يعرف بـ "رأسمالية المحاسيب Crony Capitalism".

■ التخفيض المخطط لدرجة الحماية من خلال التحرير التدريجي للواردات وبشكل يتسق مع تطور القطاع الصناعي محلياً وتحسن درجة تنافسيته مع الابتعاد عن التحرير المفاجئ.

■ التأكد من توفر شرط مارشال-ليرنر Marchall-Lerner عند تطبيق سياسة تخفيض سعر الصرف، والقائل:

$$a + b > 1$$

حيث تمثل (a) المرونة السعرية للطلب على الصادرات، و (b) المرونة السعرية للطلب على الواردات.

معنى ذلك أن تخفيض العملة يعزز وضع الحساب الجاري في حالة توفر هذا الشرط. وفي حالة عدمه، لا يقوم بمثل هذه المهمة.

- الاستعداد الحكومي للتدخل الرشيد لإصلاح خلل السوق.
- تطوير الأسواق المالية لمواجهة الاحتياجات التمويلية من خلال استخدام المالية المتطورة، وتوسيع منافذ الاستفادة من الأسواق المالية خاصة للصناعات المتوسطة والصغيرة.
- الإصلاح المؤسسي.
- التكامل الرأسي ما بين الصناعات حسب الحجم.



- إصلاح نظم التعليم والصحة (تطوير رأس المال البشري ودعم الإنتاجية).
- التركيز على ابتكار السلع والخدمات الجديدة أو القديمة المطوّرة كأساس لخلق التنافسية محليا ودوليا لصعوبة التنافس مع صادرات البلدان المتقدمة التقليدية.
- العمل ضمن مشروع وطني للنهوض الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.